



مجلة كلية التربية . جامعة طنطا  
ISSN (Print):- 1110-1237  
ISSN (Online):- 2735-3761  
DOI: - 10.21608/MKMG.T.2020.134968  
ابريل (2021)



## الوظيفة الثالثة للجامعة بين الواقع والمأمول

إعداد

د/ عبدالله المخلفي

دكتوراه في الأصول الإسلامية للتربية

المجلد (٨٢) العدد (الثاني) الجزء (الأول) أبريل ٢٠٢١م

### ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الوظيفة الثالثة للجامعة، وبيان أبعاد الوظيفة الثالثة للجامعة، كما حاولت بيان المأمول من الوظيفة الثالثة للجامعة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخرجت بعدد من النتائج من أبرزها:-

- من خلال الاطلاع على البحوث والرسائل العلمية في الجامعات السعودية؛ تبين أن هناك جملة من المعوقات التي تحول دون توظيف نتائجها في خدمة المجتمع.
- لا يمكن للجامعة أن تقوم بدورها ما لم تلتزم بقضايا المجتمع، ومتطلبات نموه وازدهاره؛ فالهدف من إنشاء هذه المؤسسة يكمن في تنمية الأمة، من حيث المساهمة في توفير الفرص بصفة عامة، وتحسين المعيشة من حيث نوعيتها، وتلبية احتياجات المجتمع الأكثر إلحاحًا.

- وجود أزمة في توظيف البحث العلمي في التنمية بالدول العربية عامة وتتعدد مظاهرها، وتتنوع أسبابها وتختلف الحلول المطروحة أو المقترحة بها باختلاف مواقع أصحابها الاجتماعية وانتماءاتها الفكرية والسياسية.

**توصيات الدراسة:** في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج؛ فإن الباحث يوصي بما يلي:

- تعزيز العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، لمعرفة قضايا المجتمع المستجدة، ومساهمة الجامعة في تقديم الحلول التي تسهم في حل تلك القضايا؛ من خلال إقامة الندوات التي يتم فيها تعريف مؤسسات المجتمع بوظيفة الجامعة الثالثة.
- ضرورة تفعيل نتائج البحوث في الجامعات بنقلها إلى قيم ملموسة يستفيد منها المجتمع بكافة قطاعاته؛ من خلال التسويق لنتائج البحوث العلمية في مؤسسات المجتمع.
- نشر الوعي بين أفراد المجتمع لبيان أهمية البحث العلمي في دراسة قضايا المجتمع، ومعالجة مشكلاته؛ وذلك من خلال عقد لقاءات تعريفية بدور الجامعة، وفتح قنوات تواصل بين الجامعة والمجتمع.

**الكلمات المفتاحية:** النظرية البنائية- الكتابة الإبداعية- الطلاب الموهوبون بالمرحلة الثانوية.

## مقدمة البحث:

ترتبط التربية بالمجتمع ارتباطاً وثيقاً، إذ يُعد المجتمع هو ميدان التربية، كما أن المجتمع لا يمكن أن يُبنى بناءً صحيحاً بلا تربية. وللتربية مؤسسات تُعنى بها، ويتم توجيه العملية التربوية من خلالها، حيث تُعد الجامعة - بما تملكه من إمكانات بشرية ومادية- أجدر تلك المؤسسات في إدارة العمل التربوي، وتوجيهه التوجيه الصحيح، وكذلك توظيفه في خدمة المجتمع.

ومن المعروف أنّ للتعليم الجامعي والعالي وظائف رئيسة تقوم من خلالها بأداء دورها الفاعل والمؤثر والإيجابي في تنمية المجتمع وتطويره وتلبية احتياجاته من الطاقات البشرية المختلفة في شتى المجالات والميادين العلمية والعملية، وتسهم من خلالها في أداء رسالتها الرئيسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وعلى الرغم من تنوع واختلاف البيئات والفلسفات والظروف التي تقوم بها الجامعة تبعاً لاختلاف البيئات والفلسفات والظروف الزمانية والمكانية التي تُحيط بها؛ يمكن القول: أن للجامعة ثلاث وظائف رئيسة وهي: التدريس، والبحث، وخدمة المجتمع (أبو عراد، والغفيري، ١٤٣٩، ١٧٢).

تُعد الجامعة مؤسسة تربوية وتعليمية أثبتت نجاحها في تأهيل الكوادر المتخصصة والتميزة في مختلف المجالات؛ كالتعليم، والطب، والهندسة، والاقتصاد، والبحث العلمي وغيرها من المجالات؛ ولكن لا يتوقف دورها على التعليم فحسب؛ بل إنّ دورها بصفتها مؤسسة تربوية يتجاوز أسوار الجامعة ليصل إلى المجتمع، فهي المؤسسة الأجدر بخدمة المجتمع؛ لما تمتلك من كوادر بشرية مؤهلة علمياً وبحثياً، وإمكانات مادية.

وهناك العديد من البحوث التي أشارت إلى أنّ هناك أزمة في توظيف نتائج البحث العلمي حيث ذكر حسين: "أنّ هناك اتفاق على أنه توجد أزمة في توظيف البحث العلمي في التنمية بالدول العربية عامة والجزائر خاصة تتعدد مظاهرها، وتتنوع أسبابها وتختلف الحلول المطروحة أو المقترحة بها باختلاف مواقع أصحابها الاجتماعية وانتماءاتها الفكرية والسياسية(حسين، ٢٠١٦، ٧١).

ولا يمكن للجامعة أن تحقق ذاتها، وتثبت وجودها ما لم تلتزم بقضايا المجتمع، ومتطلبات نموه وازدهاره، لأن الهدف من إنشاء هذه المؤسسة يكمن في تنمية الأمة، حيث أنها على توفير الفرص المتوافرة بصفة عامة، وتحسين المعيشة من حيث نوعيتها، وتلبية احتياجات الشعب الأكثر إلحاحًا، وكثرة هذه المجالات التي يمكن للجامعة أن تخدم المجتمع من خلالها (مساعدة، ٢٠٠٧، ١٧).

وحيث إن الاهتمام بالبحث التربوي على مستوى الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) في أقسام كليات التربية هو المحور الأساس للعملية التعليمية، فقد تزايد الاهتمام بضرورة تجويده وتحسين نوعيته. فلم يعد الهدف الرئيس من البحث العلمي في هذه الأقسام مجرد تدريب على البحث العلمي؛ بل بدأت الأصوات تتادي بضرورة توجيهه الوجهة التي تخدم التنمية الشاملة، فأخذت نظم التعليم في العالم بتشجيع البحوث التي ترتبط بمشكلات المجتمع وتعمل على حلها. (فرح، ٢٠٠٨، ٤٧٨).

#### مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لقد تشعبت وظائف الجامعات وبالذات في السنوات الأخيرة، فلم تعد الوظائف مقتصرة على التعليم الأكاديمي، وإنما أصبحت في مهامها إضافة إلى ما سبق؛ النزول إلى المجتمع والتحرر عن المشكلات التي يواجهها، ثم إيجاد الحلول لهذه المشكلات، وكذلك البحث عن حاجات المجتمع إلى الصناعات وتطويرها إلى الأحسن والأفضل؛ لأن العلوم بحاجة أيضًا إلى التقدم والكشف عن جوانبها المجهولة. ثم إن الذي يدفع عجلة التقدم في العلوم والاكتشافات هو البحث لا التعليم الأكاديمي، فالتعليم يقدم للطلاب والدارسين ما توصلت إليه البحوث وما اكتشفت من الأمور الجديدة (يالجن، ١٤٢٤، ٧).

وفي الحقيقة أنّ هناك بحوثًا تربوية أساسية وتطبيقية لا يستفاد منها في معالجة المشكلات التي تواجه القائمين على العملية التعليمية، ولا تستخدم في صنع السياسة التعليمية وتطويرها، وتظل تلك البحوث والدراسات حبيسة أرفف المكتبات الخاصة والعامة، ولا يستفاد منها بالصورة المأمولة. كما أن القائمين على العملية التعليمية وصانعي القرار يشكون من أن البحوث

التربوية التي ظهرت ولا تزال تظهر؛ لا تعالج مشكلات تربوية واقعية في الميدان، وأنهم يشعرون من واقعهم بأن هناك فجوة بين القائمين على البحوث التربوية والقائمين على العملية التعليمية، والمسؤولين عن صنع القرار (السليمانى، والجفري، ٢٠٠٠، ٦٠).

ومن خلال النظر في بحوث التربية الإسلامية على مستوى الماجستير والدكتوراه؛ يوضح التكرار إلى حد ما لموضوعاتها، وابتعادها بعض الشيء عن مشكلات المجتمع الحقيقية، واهتمامها ببعض مجالات البحث العلمي في التربية الإسلامية على حساب مجالات أخرى، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على الاستفادة من هذه البحوث. (أبو الفضل، ٢٠٠٩، ٢١)

ومن هذا المنطلق أصبح النظر في هذه البحوث أمراً ضرورياً؛ لتحديد واقعها وتوجهاتها؛ من أجل توجيه مسارها في ضوء منهجية علمية تراعي حاجات المجتمع، وتوفر الجهد، وتستثمر الإمكانيات، وصولاً إلى بناء مخطط للموضوعات التي يجب أن تهتم بها رسائل التربية الإسلامية. (أبو الفضل، ٢٠٠٩، ٢١).

ومن خلال الاطلاع على العديد من البحوث العلمية والبحوث والتربوية بشكل خاص- والتي من المفترض أن ترتبط بقضايا المجتمع- نلاحظ أن هناك فجوة بينها وبين ما يستجد في المجتمع من قضايا ومشكلات، حيث حاولت هذه الدراسة التعرف على الوظيفة الثالثة للجامعة، وأبعادها، والمأمول من الجامعة تجاه المجتمع؛ حيث حاولت هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:-

١- ما مفهوم الوظيفة الثالثة للجامعة؟

٢- ما أبعاد الوظيفة الثالثة للجامعة؟

٣- ما المأمول من الوظيفة الثالثة للجامعة؟

**أهداف الدراسة:**

هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:-

١- التعرف على مفهوم الوظيفة الثالثة للجامعة.

١- التعرف على أبعاد الوظيفة الثالثة للجامعة.

## ٢- التعرف على المأمول من الوظيفة الثالثة للجامعة.

**أهمية الدراسة:**

**الأهمية النظرية:**

تسهم هذه الدراسة في إمداد المكتبة التربوية بأهمية الوظيفة الثالثة للجامعة، المتمثلة في خدمة الجامعة للمجتمع، والتعرف على العلاقة بين الجامعة والمجتمع، وما ينتظره المجتمع من الجامعة.

**الأهمية التطبيقية:**

تتمثل الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في المستفيدين منها وهم:

١. الباحثون والباحثات في التربية؛ وذلك من خلال إمكانية إسهام هذه الدراسة في توجيه الباحثين نحو الدراسات التي تخدم المجتمع وتعالج قضاياها.
٢. الجهات والمؤسسات التي تخدم المجتمع وتُعنى بقضاياها؛ وذلك من خلال على دور الجامعة تجاه المجتمع، وإمكانية مساهمتها في معرفة قضايا المجتمع وأبرز المشكلات التي تواجهه، والاستفادة أيضًا مما تقدمه تلك البحوث العلمية من نتائج وتوصيات عند رسم الرؤى المستقبلية.

**منهج الدراسة:**

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يحاول الحصول على معلومات تتعلق بالحالة الراهنة لظاهرة موضوع الدراسة؛ لتحديد طبيعة تلك الظاهرة والتعرف على العلاقات المتداخلة في حدوثها ووصفها وتحليلها" (حافظ، وآخرون، ١٤٣٠، ١٥).

**مصطلحات الدراسة:**

خدمة المجتمع: "هي القيام بأنشطة تهدف إلى تقديم كل العون والمساعدة للمجتمع في تلبية احتياجاته المتكررة بهدف تحقيق أهدافه وأولوياته بالإضافة إلى العمل على إحداث تغييرات ثقافية واجتماعية واقتصادية ومعرفية، والعمل على الاستفادة من إمكانات المجتمع في تحسين المعيشة لأفراد المجتمع" (مساعدة، ٢٠٠٧، ٩).

## التعريف الإجرائي:

تقصد هذه الدراسة بالوظيفة الثالثة للجامعة: الخدمة التي تقدمها الجامعة تجاه قضايا المجتمع، ومعالجة مشكلاته من خلال أبعاد خدمة المجتمع الثلاثة وهي: التعليم المستمر، وتوطين التقنية، والشراكة المجتمعية، إضافة إلى ما تقوم به من خلال التدريس والبحث العلمي. الدراسات السابقة:

١. دراسة البحيري (٢٠١٩م). بعنوان: توجهات بحوث التربية الإسلامية في مواجهة بعض السلبيات المجتمعية المعاصرة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على توجهات بحوث التربية الإسلامية في مواجهة السلبيات المجتمعية المعاصرة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأسلوبه تحليل المحتوى. وطبقت على (٩٢) رسالة في (١٤) جامعة.

وأكدت نتائج الدراسة اهتمام بحوث التربية الإسلامية بدراسة السلبيات المجتمعية المعاصرة وكيفية مواجهتها، ووجود قصور في تفعيل نتائجها التي تضمنت على سلبيات مجتمعية ومتطلبات تربوية لمواجهتها، وفقدانها للقيمة الحقيقية لأهداف وفلسفة ونتائج البحث العلمي وتميمته بالجامعات، الأمر الذي يتوجب على المسؤولين سرعة المبادرة لإنشاء مركز لتطوير وتنمية البحث العلمي والتربوي بالجامعات المصرية عامة وكلليات التربية خاصة؛ لتحقيق المقاصد العلمية للدراسات التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والباحثين، والتعاون والتنسيق مع جميع المؤسسات التربوية والمجتمعية، وتنمية الباحثين وتشجيعهم علمياً، وربط هذا المركز بالواقع والمجتمع واحتياجاته ومتطلباته؛ لتبادل نتائج هذه الدراسات وتطبيقها على أرض الواقع، وتلاشي السلبيات المجتمعية، وتدعيم الإيجابيات، وبناء مستقبل مشرف علمياً وحضارياً.

٢. دراسة عساف (٢٠١٨م). وعنوانها: معوقات توظيف نتائج البحث العلمي في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني.

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجات تقدير أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية لمعوقات توظيف نتائج البحث العلمي الجامعي في تشكيل القرار السياسي

الفلستيني، والكشف ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات درجات تقديرهم تعزى إلى المتغيرات التالية: (التأييد التنظيمي، سنوات الخدمة، الرتبة الأكاديمية)، ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي بتطبيق استبانة مكونة من (٣٠) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات على عينة قوامها (١٦٠) عضو هيئة تدريس من جامعات (الأزهر، الإسلامية، الأقصى) ، وأظهرت النتائج أن جميع المجالات متوفرة بدرجة كبيرة بوزن نسبي (٧٠.٣٠%) حيث جاء مجال المعوقات السياسية في الرتبة الأولى بوزن نسبي (٨٠.٣٣%)، تلاه مجال المعوقات الإدارية والتنظيمية في الرتبة الثانية بوزن نسبي (٧٤.٥٣%)، يليهما مجال المعوقات العلمية في الرتبة الثالثة بوزن نسبي (٧٤.٤٠%)، كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للمعوقات تعزى إلى جميع المتغيرات. وأوصت الدراسة بضرورة التقدم بتصوير عام لمركز بتميز بحثي في العلوم السياسية للجهات الحكومية؛ هدفه تأصيل البحوث ذات العلاقة وربطها بالسياسات الدولية في إطار قانوني.

٣. دراسة الدوسري (٢٠١٧م). بعنوان: دور خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة - تصور مقترح.

هدفت الدراسة إلى استعراض واقع برامج عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعات السعودية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، كما هدفت للكشف عن المعوقات التي تواجه العمادات في تحقيق التنمية المستدامة، وبيان أهمية البرامج المقترحة في هذه الدراسة لعمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، كما استخدمت الدراسة أداتي الاستبانة والمقابلة، وتكونت عينة الدراسة من (٣٢) عميد ووكيل من عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر، ومن (٢١١) عضو هيئة تدريس من أعضاء عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر في (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ جامعة الملك عبد العزيز بجدة/ جامعة



الملك فيصل بالأحساء/ جامعة الملك خالد بأبها/ جامعة حائل/ جامعة جازان/ جامعة نجران/  
جامعة الحدود الشمالية بعرعر).

وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج بعد جمع البيانات من عينة الدراسة وكان من أهمها:  
أن تحقق البرامج المقدمة في عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية  
لمتطلبات التنمية المستدامة جاءت بدرجة متوسطة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس  
بالعمادات، ومن أبرز البرامج المقترحة الأكثر أهمية لعمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر  
بالجامعات السعودية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر عمداء ووكلاء  
العمادات: برامج الأمن الفكري، وبرامج التطوير المهني لقطاع التعليم، والبرامج التثقيفية  
والتوعوية للشباب، وبرامج التنمية المهنية للإداريين الحكوميين، وبرامج تنمية مهارات الحوار،  
وبرامج تقنيات الاتصالات والمعلومات.

وفي ضوء ما توصلت له هذه الدراسة من نتائج؛ فقد أوصى الباحث بعدد من التوصيات  
من أهمها: ضرورة تضمين رؤية ورسالة عمادات خدمة المجتمع صياغة واضحة وصريحة  
للسعي لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك تضمين أهدافها ممارسات عملية لتحقيق متطلبات  
التنمية المستدامة، والحرص على تقديم البرامج ذات الجودة النوعية لتحقيق متطلبات التنمية  
المستدامة، وزيادة المخصصات المالية للعمادات لتكون قادرة على تخطيط وتقديم البرامج فيما  
يخدم التنمية المستدامة، والاستفادة من التصور المقترح - كدليل عملي - الذي يبين دور  
عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية في تحقيق متطلبات التنمية  
المستدامة الذي قام الباحث ببنائه.

٤. دراسة المطيري (٢٠١٤م). وعنوانها: دور الجامعات السعودية في تنمية الموارد البشرية  
وتوفير فرص العمل لخريجها: المشكلات والحلول المقترحة.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور الجامعات السعودية في تنمية الموارد البشرية وتوفير  
فرص العمل لخريجها من وجهة نظر القادة الإداريين في الجامعات السعودية، ومدى وجود  
فروق ذات دلالة إحصائية في استجاباتهم تعزى لمتغيرات (الجنس، والمسمى الوظيفي، والكلية)،

كما هدفت هذه الدراسة للتعرف على المشكلات التي تواجه الجامعات السعودية في تنمية الموارد البشرية، وتوفير فرص العمل لخريجها من وجهة نظر مديري مكاتب التوظيف في وزارة الخدمة المدنية ووزارة العمل، ورجال الأعمال، والحلول المقترحة من وجهة نظرهم من خلال إجراء الباحث المقابلة معهم.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة وإرسالها لمجتمع الدراسة والبالغ عددهم (٨٣٩) قائدًا إداريًا ذكورًا وإناثًا (عميد وعميدة كلية، وكيل ووكيلة كلية، رئيس ورئيسة قسم أكاديمي) في التخصصات العلمية والإنسانية تم اختيارهم بالطريقة العمدية، وحيث تم تطبيق الدراسة على أربع جامعات حكومية فقط وهي: (جامعة الملك سعود وفروعها في الرياض، وجامعة الأميرة نورة للبنات وفروعها في الرياض، وجامعة الملك عبد العزيز وفروعها في جدة، وجامعة الملك فيصل وفروعها في الأحساء، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن دور الجامعات السعودية في تنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل لخريجها (ككل) وفقًا لوجهة نظر القادة الإداريين؛ جاء بدرجة متوسطة، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فرق دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq .05$ ) بين المتوسطات الحسابية لدور الجامعات السعودية في تنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل لخريجها (ككل) يعزى لمتغير المسمى الوظيفي وكانت لصلح (رئيس ورئيس قسم أكاديمي) مقارنة (بعميد وعميدة كلية، وكيل ووكيلة كلية)، وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة؛ أوصى الباحث بعدد من التوصيات من أهمها: وضع استراتيجية وطنية على مستوى المملكة للارتقاء بدور الجامعات السعودية في تحسين مدخلات نظم تنمية الموارد البشرية (طلاب وطالبات) الجامعات السعودية وتوفير فرص العمل لهم، ويشمل ذلك السياسات والخطط والبرامج والمناهج والمواد التعليمية، والهيئات التدريسية والتدريبية، والإدارات المتطورة، والتمويل المناسب لجميع العمليات، والتسهيلات المكانية والفنية، والعمل على تحول دور الجامعات السعودية من الدور التقليدي المرتكز على التوظيف إلى دور الجامعات الريادية التي تركز على مبدأ توفير فرص العمل لطلبتها من خلال تصميم برامجها ومناهجها وتخصصاتها لتخريج طلاب قادرين على المنافسة على فرص العمل، وارتقاء

الجامعات السعودية بدورها في الإسهام في توظيف خريجها من خلال توثيق العلاقة والتعاون والتنسيق الفاعل بين الجامعات ومكاتب التوظيف بوزارة الخدمة المدنية ووزارة العمل وإدارات الموارد البشرية في القطاع الخاص.

٥. دراسة مساعدة (٢٠٠٧م). وعنوانها: دور كليات التربية في الجامعات الأردنية في خدمة المجتمع.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور كليات التربية في الجامعات الأردنية في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر متغيرات الدراسة: الجنس، والجامعة، والخبرة العملية في التدريس الجامعي، والرتبة الأكاديمية؛ على دور كليات التربية في خدمة المجتمع.

وخلصت الدراسة إلى النتائج إلى أن متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو دور كليات التربية في الجامعات الأردنية في خدمة المجتمع قد تراوحت بين (٣.٠٠ - ٣.٢٣) حيث بلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (٣.١٤) وهذا يقابل درجة تطبيق متوسطة، حيث جاء مجال الندوات والبرامج التثقيفية والتوعوية فرع (الجانب الثقافي) بأعلى متوسط حسابي (٣.٢٣)، وتلاه من حيث الترتيب التنازلي مجال الندوات والبرامج التثقيفية والتوعوية فرع (الجانب التربوي) بمتوسط حسابي (٣.٢٢) ، ومن ثم جاء مجال البرامج التدريبية والتأهيلية بمتوسط حسابي (٣.٢١)، ومن ثم جاء مجال البحث العلمي بمتوسط حسابي (٣.١٥)، ومن ثم جاء مجال الاستشارات وتقديم الخبرات بمتوسط حسابي (٣.١٣) ، ومن ثم جاء مجال الندوات والبرامج التثقيفية والتوعوية ككل بمتوسط حسابي (٣.١٢)، ومن ثم جاء مجال الندوات والبرامج التثقيفية والتوعوية فرع (الجانب الاجتماعي) بمتوسط حسابي (٣.٤٠) ، بينما حصل مجال الندوات والبرامج التثقيفية والتوعوية فرع (الجانب البيئي) بأدنى متوسط حسابي (٣.٠٠)

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة؛ أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات من أهمها: زيادة اهتمام كليات التربية في الجامعات الأردنية بمرحلة الدراسات العليا بحيث تكون ذات نفع، وموجهة لحل مشكلات الوطن العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية

والتربوية، وتوظيف أطروحات الأبحاث العلمية لمعالجة المشكلات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المختلفة.

**التعقيب على الدراسات السابقة:**

**المحور الأول: الاتفاق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:**

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في كونها تبحث في دور الجامعة في خدمة المجتمع، حيث تناولت بعض الدراسات خدمة المجتمع من خلال عمادة المجتمع والتعليم المستمر، وبعضها تناولت خدمة المجتمع من خلال توجيه البحوث العلمية وتوظيف في محاولة توظيف نتائجها في خدمة المجتمع.

**المحور الثاني: الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:**

رغم وجود بعض الدراسات التي تناولت خدمة المجتمع، إلا أنه - حسب علم الباحث - لا توجد دراسة تناولت الوظيفة الثالثة للجامعة بين الواقع والمأمول، حيث حاولت هذه الدراسة الوظيفة الثالثة للجامعة وأبعادها، بالإضافة إلى التعرف على المأمول من الجامعة تجاه المجتمع.

**المحور الثالث: مدى استفادة هذه الدراسة من الدراسات السابقة:**

كما استفادت هذه الدراسات من الدراسات السابقة في التعرف على واقع علاقة الجامعة بالمجتمع، وعلى توجهات البحوث التربوية، إضافة إلى الاستفادة من بعض المراجع التي أشارت إليها تلك الدراسات.

**الإطار النظري:**

**تمهيد:**

لقد أصبح هناك شبه إجماع على أنّ خدمة المجتمع من أهم وظائف الجامعة، حيث توجه نشاطاتها لكل أفراد المجتمع ومؤسساته، بهدف تحسين ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فمن أهم أدوار الجامعة وخاصة الدراسات العليا؛ صناعة العقول التي تنتج وتبدع وتصنع الحضارة، وأنّ الجامعة لن تتمكن من القيام بهذه الأدوار إلا إذا ارتفعت برامجها إلى

مستوى التحديات العلمية المعاصرة وفي شتى المستويات من أجل صنع التقدم والرخاء ورفع مستوى الحياة وازدهارها وارتقائها (العيدروس، ٢٠٠٤، ١١١). ويمكن أن تتم خدمة المجتمع عن طريق (أبو عراد، والغفيري، ١٤٣٩، ١٧٣):

❖ تثقيف أفراد المجتمع المحيط بالجامعة من خلال ما تقدمه تحت شعار التعليم المستمر.

❖ حل المشكلات التي تواجه المجتمع، في مختلف المجالات الحياتية.

❖ مواجهة التغيرات المتلاحقة التي تسود العالم اليوم من خلال تدريب القوى البشرية في مختلف القطاعات للتكيف مع معطيات الحضارة الجديدة.

❖ تقديم الاستشارات لمؤسسات المجتمع وأفراده.

لذلك يجب الإدراك أنّ الجامعة ما هي إلا مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه؛ باعتبارها مؤسسة تؤثر فيه من خلال ما تقوم به من وظائف ومهام، كما أنها تتأثر بما يحيط بها من مناخات تفوضها أوضاع المجتمع وحركته، هذه الصلة الوثيقة بين الجامعة والمجتمع تفرض على الجامعة أن تحدث دائماً في بنيتها ووظائفها وبرامجها وبحوثها تغيرات تتناسب مع التغيرات التي تحدث في المجتمع، فهي أكثر قدرة على تحقيق تلك الوظائف والاستجابة لمطالب المجتمع، وهذه العلاقة تفرض على التعليم الجامعي أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس ومشكلاتهم وحاجاتهم وآمالهم بحيث يصبح الهدف الأول للتعليم الجامعي تطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية (دندن، ٢٠١٤، ١٤٨).

والجامعة بصفتها مؤسسة تربوية اجتماعية تحتل مكانة عالية، وتمتلك إمكانات بشرية ومادية؛ فإنّ المجتمع ينتظر منها الكثير، فلا ينتهي دورها عند تأهيل أفراد المجتمع لسوق العمل، أو تقديم البحوث التي تدرس قضايا المجتمع المعاصرة فحسب؛ بل يمتد دورها- بالتعاون مع مؤسسات المجتمع الأخرى ذات العلاقة- إلى متابعة ما قُدّم للمجتمع من نتائج

تلك البحوث، والاطمئنان على توظيفها في خدمة المجتمع بالشكل الصحيح، مع الاستعداد لتقديم التغذية الراجعة إذا تطلب الأمر.

### أبعاد خدمة المجتمع:

للجامعة وظائف ثلاث، وهي التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، "وتعد الوظيفة الثالثة للجامعة في كثير من الدول هي خدمة المجتمع، غير أنها في الحقيقة تتوسع في هذا المفهوم لتشمل ثلاثة أبعاد هي: التعليم المستمر، ونقل التقنية والابتكار، والمشاركة المجتمعية" (وكالة وزارة التعليم العالي، ١٤٣٥، ١٨). وسنتناول هذه الأبعاد الثلاثة بشيء من التفصيل:

### ١- التعليم المستمر

من خصائص التربية الإسلامية أنها تربية شاملة ومستمرة، حيث تشمل جميع جوانب الإنسان المختلفة، ومستمرة لا تتوقف عند مرحلة عمرية معينة أو عند الحصول على درجة علمية معينة، لذلك فإن التربية الإسلامية تحث على التعلم المستمر، ولا يقتصر اهتمام التربية الإسلامية على فئة معينة من المجتمع؛ بل تهتم بجميع فئات المجتمع. وتدعو التربية الإسلامية إلى العناية بالفرد والمجتمع في نفس الوقت، وتنظم التوجيهات الإسلامية ما يحفظ التوازن والشمولية بين حياة الفرد والمجتمع، وتعنتي بتنظيم وتوجيه المجتمع في نواحيه المختلفة الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية ونحوها ( آل عمرو، ١٤٢٦، ١٢٠).

تُعد الجامعات من أهم المؤسسات التربوية؛ التي تُعنى بالتعليم والتدريب والبحث العلمي وخدمة المجتمع، لذلك يُعد التعليم المستمر ضمن ما تقدمه الجامعة للمجتمع من خدمات؛ نظراً لما تتميز به الجامعة من مكانة اجتماعية، وما تتمتع به من موارد مالية، ووجود كوادر أكاديمية، وخبرة علمية وبحثية؛ الأمر الذي يؤهلها إلى قدرتها على استشراف مستقبل المجتمع، وبناء الرؤية المناسبة في ضوءه.

يقصد بالتعليم المستمر: "عملية التعليم المنهجية التي تهدف إلى تحسين المعارف والمهارات والكفاءات الشخصية والمدنية والاجتماعية عن طريق دمج مجموعات مختلفة من

المعارف والمهارات لابتكار معارف جديدة، ويعرف بالعلم مدى الحياة ويشمل جميع مراحل التعليم النظامي وغير النظامي" (عبد العظيم، ٢٠١٢، ١). كما أن للتعليم المستمر مسميات وصورًا مختلفة في بعض الدول، منها (عبد القادر، وآخرون، ١٤٣٤، ١٦٣ - ١٦٩):.

١- **التعليم المتناوب مع العمل أو التعليم المعاود:** وهو يقوم على فكرة توفير فرص بديلة للتعليم، بحيث يمكنه يمارس عمله ويلتحق ببرنامج دراسي، وهذه التجربة في السويد، ولها عدة أساليب بحيث تقترن الدراسة بالعمل، ويحق للطالب يعاود الدراسة بعد انخراطه في سوق العمل.

٢- **التعليم الممتد:** وهذا النوع يتضح في الصين، ويقوم على فكرة أن الملتحقين بمراحل التعليم الرسمي لا يقفون فقط عند حدود هذه المراحل، ولكنهم أيضًا في حاجة إلى فرص تربوية متجددة ومتقدمة في مراحل حياتهم التالية.

٣- **التعليم التعويضي:** وهذا يتضح في بعض الدول مثل إنجلترا، وهو أن الذين لم يتمكنوا من إشباع رغبتهم أثناء تعليمهم في مرحلة الطفولة والشباب يمكنهم التعويض، والنموذج المعبر عن طبيعة هذا التعليم نموذج كليات المجتمع.

٤- ومن صور التعليم المستمر أيضًا: التعليم بالمراسلة، وتعليم الكبار. والتربية التي تشمل التعليم المستمر: كل ما يمكن أن يكتسبه الفرد على مدى حياته من المؤسسات التربوية والاجتماعية من برامج تعليمية وثقافية ومهنية باستخدام الأساليب والوسائل التعليمية المتاحة له، بما يساعد على استمرار الاستزادة العلمية والثقافية للأفراد والجماعات في النواحي المهنية والحياتية، بحيث لا يعتمد في ذلك على المدارس النظامية وحدها بل تشارك فيه المنظمات والهيئات الأخرى، وتصبح الحياة مدرسة، وهو ما كان مطبقًا أثناء تألق الحضارة الإسلامية (الجنيدى، ٢٠٠٠، ١٣٣).

ونظرًا للاهتمام بالتعليم المستمر في الوقت الحالي؛ فإن بعض الناس ينظر إليه بوصفه نظامًا ثالثًا في المجتمع، أما النظام الأول فيشمل المدارس الابتدائية والثانوية، بينما يشمل النظام الثاني مؤسسات ما بعد المرحلة الثانوية، وهذان النظامان الأول والثاني يمثلان جزءًا من

العمليات التربوية التي يمر بها المتعلم الذي يدرس لوقت كامل وقبل أن يتجه إلى سوق العمل أو إلى أي مكان آخر. أما التعليم المستمر من حيث أنه نظام ثالث فيشمل كل المؤسسات التربوية التي من خلالها يحصل الفرد على فرص تعليمية سواءً كانت قبل الالتحاق بالتعليم النظامي أو خلاله أو بعد التخرج (الجنيدي، ٢٠٠٠، ١٣٣).

ويمكن القول: إنّ أهمية التعليم المستمر تكمن في أنّ المجتمع تمر به تغيرات ثقافية واجتماعية وتواجهه تحديات لا يمكن أن يواجهها الطالب بما اكتسب من علوم ومعارف في التعليم العام، بل يلزمه أن يكون في تعليم مستمر وتطوير متجدد؛ ليواجه تلك التغيرات ويستطيع التكيف معها والتعامل مع معطياتها.

وهناك عدة مرتكزات يعتمد عليها التعليم المستمر منها (الجنيدي، ٢٠٠٠، ٣٤-٣٥):

- التركيز على الجوانب العملية التي تساهم في بناء المجتمع وتقسيم الأنشطة إلى أنشطة أساسية وأخرى تعالج حسب الأولويات.
  - دراسة أوضاع الفئات الفقيرة والعمل على سد احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية.
  - التعاون مع ذوي الخبرة للوصول إلى التوصيف الصحيح لأوضاع المجتمع وحاجاته.
  - تمكين الفئات المحدودة الإمكانيات على تطوير هذه الإمكانيات والارتقاء بمستواها كي لا تقف عقبة في طريق تقدم هذه الفئات وتحد من إسهامهم في نمو مجتمعهم.
  - أخذ الأوضاع الاجتماعية للسكان بعين الاعتبار عند التخطيط للتطور والتنمية الصناعية؛ بحيث تتماشى خطوط التنمية مع هذه الفئات وقدراتها وتلبي حاجاتها المختلفة.
  - تبني الاتجاه الجماعي في التخطيط لبرامج التعليم المستمر، والقضاء على جميع مظاهر التفرقة الاجتماعية التي من شأنها تشتيت الجهود وبعثرتها.
- ونظرًا لما تمتلكه الجامعة من قدرات بشرية مؤهلة، ومن إمكانيات مادية، ومن خلال موقعها من المجتمع وارتباطها به أيضًا؛ قادرة على المساهمة بدرجة عالية في خدمة المجتمع ليس من خلال التعليم المستمر فحسب؛ بل من خلال استمرار خدمة المجتمع عن طريق البحوث



المستمرة المتجددة مع قضايا المجتمع المتجمع؛ وهذا يتطلب مراعاة الواقع المعاصر للمجتمع، وفهمه، والقيام بالبحوث في ضوءه، خاصة بحوث التربية الإسلامية بصفاتها أكثر البحوث ارتباطاً بالمجتمع.

لقد قطعت الجامعات السعودية في التعليم المستمر أشواطاً كبيرة من خلال مراكز خدمة المجتمع؛ التي تحولت في بعض الجامعات إلى كليات للدراسات التطبيقية وعمادات للتعليم المستمر، وذلك في سبيل توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع وخدمته بكافة شرائحه، ونشر المعرفة بين أفراد المجتمع وتطويرها، والتعرف على احتياجاته الثقافية والمهنية والاجتماعية عبر إجراء دراسات وبحوث في الميدان. كما تقوم هذه البرامج والعمادات بتوفير برامج ودورات تدريبية لكافة مؤسسات المجتمع لرفع مستوى كفاءة العاملين. وتهتم أيضاً باستثمار طاقات الشباب واستغلال أوقات الفراغ لديهم بتقديم البرامج والدورات لهم خلال فترة الإجازات لصقل مهاراتهم وتنمية قدراتهم. كما قامت كثير من مراكز التعليم المستمر بإنشاء قواعد معلومات وبيانات للعملية التعليمية والتدريبية داخلها (وكالة التعليم العالي، ١٤٣٥، ٢٢).

ومن آليات التنمية الثقافية في المجتمع العربي ما يعرف بالاهتمام بمبادئ التعليم المستمر، حيث ينظر إلى التعليم المستمر كأداة للتنمية الثقافية والمهنية، حيث يتعود الفرد العربي على البحث والاستقصاء ومواجهة التطورات والتغيرات المستمرة في الحياة والتكيف معها، كما تهدف التنمية الثقافية والمهنية أيضاً؛ إلى تنمية الوعي بالمشكلات الاقتصادية من إحداث تعديل في رؤية الفرد العربي وتعامله مع هذه المشكلات بما يخفف من تأثير هذه المشكلات في المجتمع ويقلل من حدتها، ولعل في برامج التنمية الثقافية والمهنية ما يساعد الفرد في اكتساب مهارات العمل المنتج لكي يصبح عضواً فعالاً في التنمية وتمكنه أيضاً من المحافظة على المعارف والمهارات الاقتصادية بما يحسن من أنماط الإنتاج ويرشد الاستهلاك (سليم، ٢٠٠٥، ٨٧).

ومما سبق تتضح أهمية التعليم المستمر، ودور الجامعة فيه، حيث يُعد التعليم المستمر من الخدمات المهمة التي تقدمها الجامعة للمجتمع، وتنعكس نتائجها بشكل واضح على المجتمع، حيث ينعكس التعليم إيجابًا على الفرد نفسه وعلى أسرته وعلى مجتمعه وأُمَّته.

## ٢- نقل التقنية والابتكار (توطين التقنية)

في ظل الانفجار المعرفي والتقني؛ كان لزامًا مواكبة ذلك التطور خاصة المؤسسات التربوية والتعليمية، حيث تُعد الجامعات أهم المؤسسات التي تُعنى بخدمات التعليم والبحث العلمي، لما في استخدام التقنية ومواكبة تطورها من تسهيل للقائمين بالبحث العلمي، وإتاحة المعارف والعلوم ليستفيد منها الجميع، والاهتمام بالبحث العلمي؛ مما ينعكس إيجابًا على المجتمع تنميةً وتقدمًا.

ولقد قامت معظم الدول الصناعية بمبادرات تقوم على إنشاء حاضنات للتقنية تسهم في التغلب على المشكلات التي تواجه المؤسسات في سعيها للابتكار التقني ونجحت في تحجيم هذه المشكلات أو إزالتها. ومن مشاريع التقنية الدولية: مدن التقنية، وحدائق البحوث، ومراكز التميز، والتجمعات الصناعية المعتمدة على التقنيات الرفيعة، وممرات التقنية، والحاضنات التقنية. وتقوم هذه الحاضنات بتقديم كافة أوجه الدعم لأصحاب المشاريع لبدء مشروعاتهم وتقديم دراسات الجدوى لهم والتسويق وقياس الجودة. وتقوم أيضًا هذه الحاضنات بفتح قنوات اتصال بين مشروعات الحاضنة ومراكز الأبحاث في الجامعات لمعرفة متطلبات السوق العالمي لأحدث المخترعات والتقنيات. ويوجد في فرنسا (٣٠) حاضنة علمية تشرف عليها وزارة التعليم العالي والبحث التي تشجع على إنشاء الشركات التي تقوم على الابتكار من خلال نتائج البحث العام (وكالة التعليم العالي، ١٤٣٥، ٢٤).

وفي المملكة العربية السعودية يقوم البحث العلمي في الجامعات السعودية على تحقيق عدة أهداف من أهمها (وكالة التعليم العالي، ١٤٣٥، ٢٥):

❖ تقديم المشورة العلمية، والسعي في تطوير الحلول العلمية والعملية للمشكلات التي يواجهها المجتمع، وذلك عبر قناة الأبحاث والدراسات التي تطلب القيام بها جهات خارجية في المجتمع.

❖ نقل التقنية الحديثة وتوطينها والمشاركة في تطويرها؛ لتناسب مع ظروف المجتمع وأغراض التقنية.

ولذلك قامت الجامعات بإنشاء حاضنات للتقنية في الجامعات مثل: وادي الرياض للتقنية في جامعة الملك سعود، ووادي الظهران للتقنية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ووادي مكة للتقنية في جامعة أم القرى، ووادي جدة للتقنية في جامعة الملك عبد العزيز، ومركز الابتكار ونقل التقنية في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية.

ولا يقتصر تعريف الحاضنة على أنها كيان مادي ذات ألواح وجدران تحتوي بداخلها على مشاريع ومستثمرين وجهات دعم وإرشاد، ولكن الحاضنة منظومة تقدم مجموعة من الخدمات ومصادر الدعم المتنوعة. فهي أداة للتنمية الاقتصادية تساعد على تسريع نجاح أصحاب الأفكار الخلاقة لخلق بيئة عمل استثمارية مناسبة لصغار المستثمرين والمبتكرين والمبدعين والمخترعين من خريجي الجامعات ولا سيما من ذوي الاختصاصات العلمية (الشتيوي، د. ت.، ٣).

كما تُعرّف حاضنات الأعمال بأنها "منظومة متكاملة تعتبر كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، ولذلك إلى حضانه تضمه منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به، وتمده بطاقة الاستمرارية، وتدفع به تدريجياً بعد ذلك قوياً قادراً على النماء ومؤهلاً للمستقبل ومزوداً بفعاليات وآليات النجاح" (شليبي، ٢٠٠٢، ١٢٥).

وتؤكد الدراسات المختلفة أنّ الكثير من المنشآت الصغيرة في الدول المتقدمة والدول التي نما اقتصادها بنسب عالية خلال العقود الثلاثة الماضية نجحت بدرجات أعلى وبتسارع أكثر من مثيلاتها في الدول الأخرى؛ لوجود حاضنات أعمال في الدول المتقدمة والدول التي نما اقتصادها بنسب عالية حيث وفرت لهذه المنشآت ولأصحابها الرعاية وقدمت لهم مجموعة من

الخدمات ضمن بيئة مهياة لهذا الغرض (شارف، ولعلا، ص ١٦)، وهناك مقومات لنجاح  
حاضنات التقنية من أبرزها ما يلي (الثيان، ١٤٢٨، ٢١):

❖ العامل البشري: توافر رواد أعمال ومخترعين وباحثين ومستشارين في المنطقة، كما  
يلزم وجود مختبرات ومراكز قياس، ولذلك يفضل أن تكون في جوار الجامعات ومراكز  
البحث.

❖ العامل التنظيمي: وجود إدارة متمكنة في منطقة التقنية والحاضنة تعمل على التخطيط  
الاستراتيجي، وتحديد تخصص تقني / صناعي للحاضنة.

❖ العامل التشريعي: وجود أنظمة محفزة لتطوير ونقل التقنية وإجراءات حكومية سهلة  
وسريعة؛ تحفز تكوين المنشآت الوطنية المبنية على المعرفة.

❖ العامل التمويلي: سهولة وصول الأعمال والمخترعين والمبتكرين إلى رأس المال  
والمخاطر والصناديق الاستثمارية وصناديق القروض والقروض البنكية.

أثبتت مناطق التقنية نجاحها حول العالم في تحقيق أهداف الجهات التي تبنتها وبخاصة  
الجامعات، وتمكنت الجامعات التي أنشأت مناطق تقنية تابعة لها في تفعيل شراكة حقيقية بينها  
وبين القطاع الصناعي والخاص، وساهمت تلك المناطق بدور كبير في تسريع عملية نقل  
التقنية والمعرفة وفي ربط البحث العلمي التطوير التقني بالاحتياجات الصناعية. ومن هذا  
المنطلق وبعد أن توفر المناخ النظامي والتمويلي لمناطق التقنية في المملكة؛ أصبح من  
الضروري تبادل الجامعات السعودية في إنشاء مناطق تقنية تكون آلية تفاعلها الجامعات  
السعودية للتفاعل مع منظومة ابتكار وطنية والتي تخدم في تنمية القدرة الذاتية في البحث  
العلمي والتطوير التقني وتساهم في تحويل اقتصاد المملكة إلى الاقتصاد المعرفي (كيال،  
٢٠٠٥، ٣٢).

لقد قامت بعض الجامعات في المملكة بتضمين رسالتها التعليمية صيغة تعزز من دورها  
وأهميته في نقل التقنية، فالآليات التي تستخدمها الجامعات في نقل التقنية إلى منتجات: هي  
عقد اتفاقات ترخيص لما تمتلكه من ملكيات فكرية، والدخول في تحالفات في مجال البحث مع

الشركات المصنعة للمنتجات، وقيام الجامعات بمساعدة شركات التقنية في بداية إنشائها؛ مما يؤدي ذلك إلى مكاسب مالية للجامعة (وكالة التعليم العالي، ١٤٣٥، ٦٢).

ومن خلال ما سبق يمكن القول: إن الدور الذي تقدمه الجامعات السعودية خدمة للمجتمع من خلال حاضنات التقنية سواء كان في تقديم المشورة العلمية، أو دعم المشاريع الصغيرة، أو اكتشاف المواهب وصقلها، أو رعاية الأفكار والعمل على تطويرها ودعم أصحابها؛ كل ذلك يُعد خدمةً للمجتمع، وبعكس إيجاباً على أفرادها، ويسهم في حل مشكلاته، كما أنه - ومن خلال تقديم المشورة ومساعدة الشركات في بداية إنشائها - يحقق مكاسب مالية للجامعة نفسها.

ولكي تتم هذه الخدمة من الجامعة للمجتمع؛ يلزم العمل على تعزيز العلاقة بين الجامعات والمجتمع، وتعريف أفراد المجتمع بحاضنات التقنية ودورها، وتسهيل التواصل بين الجامعة والمجتمع؛ من أجل استقطاب مواهب المجتمع، وأصحاب المشاريع الصغيرة؛ لتتم رعايتها وصقلها، وإزالة ما يواجهها من عقبات، وكذلك الاستفادة من الكوادر العلمية والأكاديمية، وتسخير الإمكانيات المتوفرة في الجامعات لخدمتها؛ لتخرج للمجتمع في أفضل صورة، وتسهم بنائه.

### ٣- الشراكة المجتمعية

لا يقتصر دور الجامعة تجاه المجتمع على إعداد الأفراد علمياً ليؤدوا دورهم في المجتمع فحسب؛ بل إن دور الجامعة يتجاوز ذلك إلى مشاركة مجتمعية حقيقية ومباشرة من خلال البحوث التي تدرس قضايا المجتمع المعاصرة وتقدم نتائج تساهم في التعامل مع تلك القضايا، وكذلك تقديم الدراسات المستقبلية التي تُبنى الخطط المستقبلية في ضوء نتائجها، وهذا يتطلب العمل على توثيق العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.

تعيش المجتمعات الإنسانية اليوم عصر المعرفة، وتستنشر المستقبل عن طريق تضمين سياساتها المجتمعية نظم الاعتماد وضمان الجودة والرقابة على التعليم، وتوظيف التكنولوجيا للارتقاء بالتعليم والبحث العلمي، وتحسين مستوى المعيشة بين الأفراد، وفي المجتمع العربي تأتي قضايا تربية لها الأولوية في المواجهة، وتنادي آراء عديدة بحتمة الشراكة المجتمعية في

تدعيم هذه القضايا التربوية المطروحة، فقضايا مثل العمل والبطالة تستلزم المشاركة في كافة التنظيمات المجتمعية والمهنية في مواجهتها وإيجاد الحلول الناجزة لها، ومن ثم يجب أن نعيد صياغة أدوار المؤسسات التعليمية وأولوياتها، ونراجع برامجها وأنشطتها لتتناسب سوق العمل واحتياجات التنمية، مع إعطاء أهمية خاصة للتعليم المهني، والعمل على تطويره، وتأسيس فكر التعلم المستمر مدى الحياة(سليم، ٢٠٠٥، ٧-٨).

ويمكن القول: إنه في ظل ما يشهده العالم اليوم من انفتاح معرفي، وانفجار تقني، وتنافس صناعي؛ نتج عن ذلك ظهور بعض التغيرات والتحديات التي تحتم على الجامعات - بصفتها أهم المؤسسات التي تُعنى بالتعليم والبحث - أن تزيد من جهودها لتواكب تلك التغيرات. كما أن الجامعات - ومن خلال دورها في خدمة المجتمع - معنية بمعالجة مشكلات المجتمع، ومساعدته على مواجهة التحديات والانسجام مع التغيرات.

تعددت أهداف الجامعة بتعدد وظائفها، فمنها أهداف تنصب على المخرجات، وأهداف ترتبط بالكفاية العملية، وأهداف يعكسها الطالب كالقدرة على التحليل، وأهداف ترتبط بالبحث العلمي، ومنها الجديد من المعارف، وأهداف خدمية ومنها الاستشارات، والتعليم المستمر، وأهداف ترتبط بالمكانة، ومنها الحفاظ على ارتفاع مستوى البرامج، والتحديث والاستجابة لمتطلبات العصر(العقيل، ٢٠١٤، ٥٢١).

تواجه الجامعات تحديات داخلية من أهمها: الطلب المتزايد على التعليم الجامعي، التوازن بين الكم والكيف، تحديث نظم وهياكل وأنماط التعليم، التعامل مع مشكلات التمويل، إعداد خريج يتفق ومتطلبات السوق، وإحداث توازن بين وظائف الجامعة وفقاً لظروف المجتمع. كما تتعد مصادر الضغوط الخارجية ومنها: العولمة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية على المجتمع، وكذلك الثورة المعرفية والمعلوماتية وما ارتبط بها من صناعة المعرفة استناداً على أصولها من صناعة البرمجيات، والإلكترونيات، وصناعة الاتصالات، هذا بجانب الثورة العلمية التكنولوجية وما ارتبط بها من ابتكارات تكنولوجية تغير في أنماط التجارة وارتفاع مستوى المنافسة، والاعتماد على الهندسة الوراثية وما ارتبط بها من تطبيقات في مختلف

العلوم، ويزوغ عصر النانوتكنولوجيا وهي: تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة (العقيل، ٢٠١٤، ٥٢١).

وهناك أساليب عديدة يمكن للجامعة أن تؤدي دورها تجاه المجتمع من خلالها مثل: إغارة بعض كوارها لمؤسسات المجتمع، والمساهمة بعقد ورش تدريبية لتدريب وتأهيل لأفراد المجتمع وتزويدهم بالمهارات التي يكون لها إسهام في معالجة قضية معاصرة كالبطالة، وتعزير دور الكراسي البحثية نحو قضايا المجتمع المعاصرة، بالإضافة إلى المساهمة في تعزير وعي أفراد المجتمع في مختلف الجوانب، علمًا بأن بعض الجامعات السعودية بدأت بتعزير دورها في الشراكة المجتمعية وحققت نتائج إيجابية.

تؤدي الجامعات في المملكة العربية السعودية الشراكة المجتمعية من خلال الآتي (وكالة وزارة التعليم العالي، ١٤٣٥، ٢٨-٣٠):

- تضمن كثير من الجامعات في رسالتها التعليمية مفهوم خدمة المجتمع والعمل على خدمة المجتمع.
- تسهم الجامعات بنذب أو إغارة كثير من أعضاء هيئة التدريس؛ لتقديم خبراتهم ومعارفهم لكافة مؤسسات المجتمع الحكومية منها والخاصة.
- قامت جامعة الملك سعود مؤخرًا بإنشاء مكتب العلاقات المجتمعية، إدراكًا منها لأهمية مشاركة الجامعة للمجتمع وتسخير كافة إمكاناتها التعليمية والبحثية في سبيل تطويره، والإسهام في التنمية المستدامة له.
- تضم الجامعات عمادات وكليات للتعليم المستمر وخدمة المجتمع، ويتمثل عملها في تقديم الدورات والبرامج التدريبية لكافة أفراد المجتمع. وتجدر الإشارة أنه قد ينحصر عمل الجامعات في المملكة في خدمة المجتمع على الدورات والبرامج التدريبية والمحاضرات. مع أنه من المفترض أن تسهم الجامعة في توعية المجتمع في مناح كثيرة، كتوعية أفراد المجتمع بمخاطر البيئة وتبعات عدم المحافظة عليها، وترشيد

- استخدام المياه وجعل المجتمع يدرك أن العالم يعاني من جفاف وشح بالمياه، وتعليم الأطفال كيفية الحفاظ على الطعام.
- أسهمت بعض الجامعات بإنشاء كراسي بحثية في العلوم الإنسانية، والعلمية تخدم البحث العلمي في المملكة، وكذلك المجتمع.
  - نظرًا للمكانة الإسلامية التي شرف الله بها هذه البقعة لخدمة ضيوف الرحمن؛ أسست جامعة أم القرى معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والعمرة، وهو يمثل بنك معلومات عن الحج ليكون مرجعًا علميًا شاملاً يخدم المجتمع في إجراء الدراسات وعمل البحوث العلمية التي تهدف إلى تسهيل سير المناسك وتقديم خدمات أفضل لحجاج بيت الله الحرام، وذلك عن طريق جمع البيانات والمعلومات المفصلة عن مختلف جوانب الحج والحجيج والخدمات والمرافق؛ حتى يتمكن من خلالها على صورة واضحة عن الأوضاع السائدة، ومن ثم تطوير إيجابياتها والتغلب على سلبياتها.
  - أنشأت الجامعات مراكز لريادة الأعمال تسهم في خدمة أبناء المجتمع، وذلك في إعداد شباب سعودي قادر على إقامة مشاريع ريادية وخلق فرص عمل لبقية أفراد المجتمع، عبر بناء ترسيخ ثقافة مجتمع المعرفة، وتحفيزهم وتدريبهم بالتعاون مع الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، بما يحقق تطلعات الدولة في معالجة معضلات في المجتمع مثل: البطالة.
  - أنشأت كثير من الجامعات جمعيات علمية تقوم بتطوير الأنشطة العلمية، وعقد المؤتمرات وإصدار الدوريات العلمية، وأن لكل جمعية دورها الاجتماعي الخاص المتعلق بتخصصها، وما يمكن أن تقدمه للمجتمع، ومن أبرز أدوار الجمعيات خدمة المجتمع وتنميته، وتطوير المعرفة، وتكاتف جهود المتخصصين، وتبادل الخبرات والتجارب، والتوعية، وحل المشكلات، والتخطيط للمستقبل، ومحاربة الفساد بكافة أشكاله المختلفة. كما قامت الجامعات بإنشاء معاهد استشارية تربط الجامعات بالمجتمع من خلال تقديم خدمات علمية وبحثية لصالح جهات خارجية.



ولتحقيق الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية، من أجل الوصول إلى نتائج إيجابية، تسهم في بناء المجتمع والارتقاء به؛ لا بد من مراعاة الآتي (العقيل، ٢٠١٤، ٥٢٢):

- تحديد احتياجات المجتمع كعملية للارتقاء بعملية الإبداع.
- تشجيع خلق الطلب على المنتجات والخدمات الإبداعية من خلال أولوية الدعم المالي؛ بهدف الارتقاء بمستوى التكنولوجيا.
- تشجيع التعاون بين الأقسام الأكاديمية والشركات على المستوى الإجرائي.
- إزالة العقبات على المستوى الإجرائي من خلال عملية توفير المعلومات، وتسويق المعرفة، والبدء في أنشطة جديدة، وإيجاد فرص العمل المشترك، والتمويل، والمشاركة في المؤتمرات، وبين العمل على المستوى المحلي، والقومي، والدولي.
- تأسيس شبكة معلومات بين الجامعة والقطاع الخاص والخدمي والحكومي.
- أولوية الاهتمام بأنشطة بحوث العمليات والتعامل مع المتغيرات التكنولوجية، والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع.
- توافر رؤى استراتيجية ودعم العلاقة بين اتجاهات البحث العلمي وبرامج التعليم المهني والتعليم المستمر والتدريب.
- تحديد جهات التمويل وحيثيات عملية الشراكة مع تحديد الحوافز والمزايا الناجمة عن التفاعل مع هيئات المجتمع.

ولكي تؤتي الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع ثمارها؛ لا بد من مراعاة بيئة المجتمع، ودراسته دراسة دقيقة من حيث: مكوناته، وثقافته، واحتياجاته، ومعرفة أولوياته؛ ليتم تحديد أفضل السبل والوسائل التي يمكن أن تقدم الجامعة بها الجامعة خدماتها للمجتمع.

لذلك فإنّ البيئة تفرض مجموعة من المحددات على عملية الشراكة بين الجامعة

والمؤسسات المجتمعية منها (العقيل، ٢٠١٤، ٥٢٢-٥٢٣):

- تحديد احتياجات المجتمع كعملية أساسية للارتقاء بعملية الإبداع.

- تشجيع خلق الطلب على المنتجات والخدمات الإبداعية من خلال أولوية الدعم المالي بهدف الارتقاء بمستوى التكنولوجيا.
- تشجيع التعاون بين الأقسام الأكاديمية والشركات على المستوى الإجرائي.
- إزالة العقبات على المستوى الإجرائي من خلال عملية توفير المعلومات، وتسويق المعرفة، والبدء في أنشطة جديدة، وإيجاد فرص العمل المشترك، والتمويل، والمشاركة في المؤتمرات، وبين العمل على المستوى المحلي، والقومي، والدولي.
- تأسيس شبكة معلومات بين الجامعة والقطاع الصناعي والخدمي والحكومي.
- أولوية الاهتمام بأنشطة بحوث العمليات والتعامل مع المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع.
- مشاركة القطاع الصناعي والخدمي والحكومي بإعداد المشاركة في المؤتمرات وإعداد برامج عن سبل تحقيق الشراكة مع الجامعة.
- توافر رؤى استراتيجية ودعم العلاقة بين اتجاهات البحث العلمي وبرامج التعليم المهني والتعليم المستمر والتدريب.
- تحديد جهات التمويل وحيثيات عملية الشراكة مع تحديد الحوافز والمزايا الناجمة عن التفاعل مع هيئات المجتمع.
- ومن خلال ما سبق تتضح أهمية الشراكة المجتمعية بين الجامعة والمجتمع، وأهمية التنسيق؛ من أجل التعرف على مشكلات المجتمع واحتياجاته وتطلعاته؛ ومساهمة الجامعة في ذلك سواءً عن طريق البحوث وتقديم نتائجها لمؤسسات المجتمع الأخرى، أو تقديم البرامج والورش التدريبية، والاستفادة من الكوادر المؤهلة بالجامعات عن طريق الإعارة لمؤسسات المجتمع الأخرى، بالإضافة إلى مساهمة الجامعات بإمكاناتها المادية: المعامل والمختبرات، والقاعات المهيأة بما يعود بالفائدة للجامعة والمجتمع، ويعزز الشراكة بينهما.
- ولتحقيق شراكة حقيقية بين الجامعة والمجتمع يجب مراعاة الآتي:

- ❖ تقوية العلاقة بين الجامعة والمجتمع، ومما يسهم في تحقيق ذلك؛ فهم طبيعة المجتمع ومراعاة جميع طبقاته، وفهم تركيبته الثقافية والاجتماعية.
- ❖ التعرف على مشكلات المجتمع والتحديات التي تواجهه، وذلك من خلال فتح قنوات تواصل مع المجتمع بمختلف فئاته.
- ❖ توجيه البحوث العلمية التربوية بصفة خاصة لدراسة القضايا المستجدة في المجتمع، والحرص على تقديم حلول ونتائج تطبيقية تساعد المجتمع في التعامل مع تلك التغيرات.
- ❖ نشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية الشراكة المجتمعة بين المجتمع والجامعة، وتعريفهم بدور الجامعة تجاه المجتمع، وتبصيرهم بأهمية بحوث التربية الإسلامية في شؤون المجتمع.

#### النتائج والتوصيات والمقترحات:

ومن خلال استعراض ما سبق توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:-

- من أهم أهداف البحث العلمي بصفة عامة، والبحث التربوي بصفة خاصة؛ خدمة المجتمع وذلك بتلبية احتياجاته، والبحث عن مشكلاته ومعالجتها، ولا يمكن أن يتم توظيف نتائج البحث العلمي في خدمة المجتمع بالشكل الصحيح؛ إلا بعد الوقوف على معوقات توظيف نتائج البحث، والعمل على إزالتها.
- من خلال الاطلاع على البحوث والرسائل العلمية في الجامعات السعودية؛ تبين أن هناك جملة من المعوقات التي تحول دون توظيف نتائجها في خدمة المجتمع.
- أهمية تحفيز المؤسسات التربوية للقيام بدورها تجاه المجتمع، حيث تعتبر الجامعات من أهم المؤسسات التربوية من خلال التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.
- أن الاهتمام بالبحث العلمي وتوظيف نتائجه من أهم ما يميز الدول المتقدمة عن غيرها مما انعكس على تقدم تلك الدول، لذلك فإن من أهم أهداف البحث العلمي إضافة إلى الإثراء المعرفي؛ الاهتمام بقضايا المجتمع، ومعالجة ما يعانيه من

مشكلات، ومواجهة ما يمر به من تحديات والأخذ بنتائج البحوث العلمية والاستفادة من نتائجها.

- لا يمكن للجامعة أن تقوم بدورها ما لم تلتزم بقضايا المجتمع، ومتطلبات نموه وازدهاره؛ فالهدف من إنشاء هذه المؤسسة يكمن في تنمية الأمة، من حيث المساهمة في توفير الفرص بصفة عامة، وتحسين المعيشة من حيث نوعيتها، وتلبية احتياجات المجتمع الأكثر إلحاحًا.
- وجود أزمة في توظيف البحث العلمي في التنمية بالدول العربية عامة وتعدد مظاهرها، وتتنوع أسبابها وتختلف الحلول المطروحة أو المقترحة بها باختلاف مواقع أصحابها الاجتماعية وانتماءاتها الفكرية والسياسية.
- أنّ خدمة المجتمع من أهم وظائف الجامعة، حيث توجه نشاطاتها لكل أفراد المجتمع ومؤسساته، بهدف تحسين ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- في ظل ما يشهده العالم اليوم من انفتاح معرفي، وانفجار تقني، وتنافس صناعي؛ نتج عن ذلك ظهور بعض التغيرات والتحديات التي تحتم على الجامعات - بصفتها أهم المؤسسات التي تُعنى بالتعليم والبحث - أن تزيد من جهودها لتواكب تلك التغيرات، كما أن الجامعات- ومن خلال دورها في خدمة المجتمع - معنية بمعالجة مشكلات المجتمع، ومساعدته على مواجهة التحديات والانسجام مع التغيرات.

#### توصيات الدراسة:

- في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج؛ فإن الباحث يوصي بما يلي:
- تعزيز العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، لمعرفة قضايا المجتمع المستجدة، ومساهمة الجامعة في تقديم الحلول التي تسهم في حل تلك القضايا؛ من خلال إقامة الندوات التي يتم فيها تعريف مؤسسات المجتمع بوظيفة الجامعة الثالثة.

- ضرورة تفعيل نتائج البحوث في الجامعات بنقلها إلى قيم ملموسة يستفيد منها المجتمع بكافة قطاعاته؛ من خلال التسويق لنتائج البحوث العلمية في مؤسسات المجتمع.
- أن يتم التنسيق بشكل رسمي بين الأقسام التي تهتم بمجالات البحث في التربية الإسلامية على مستوى الوطن العربي بما يضمن تبادل الخبرات البحثية؛ وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات، وفتح قنوات للتواصل بينهم.
- أن تتولى إدارة الجامعة نشر وتسويق الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات والتي تعالج قضايا المجتمع.
- نشر الوعي بين أفراد المجتمع لبيان أهمية البحث العلمي في دراسة قضايا المجتمع، ومعالجة مشكلاته؛ وذلك من خلال عقد لقاءات تعريفية بدور الجامعة، وفتح قنوات تواصل بين الجامعة والمجتمع.

#### مقترحات الدراسة:

- إجراء دراسة مستقبلية كتصور مقترح للمجالات التي يمكن أن تسهم الجامعة من خلالها في خدمة المجتمع.
- القيام بدراسة ميدانية حول الدور الواقعي والمأمول المنتظر من الجامعة في خدمة قضايا المجتمع من منظور رجال الأعمال.
- إجراء دراسة ميدانية عن دور الجامعات السعودية في نشر وتسويق الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في مجال التربية الإسلامية.
- القيام بدراسة تحليلية حول توجهات البحوث العلمية في الجامعات.

## قائمة المراجع:

- أبو الفضل، حازم علي محمد، توجهات بحوث التربية الإسلامية بالجامعات المصرية، رسالة ماجستير، كلية التربية-جامعة الأزهر، ٢٠٠٩م، ص ٢٢١.
- أبو عراد، صالح بن علي، والغفيري، أحمد بن علي (١٤٣٩هـ). نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، الدمام: مكتبة المتنبى.
- آل عمرو، محمد بن عبد الله، والشيخ، محمود يوسف (١٤٢٦). أصول التربية الإسلامية، ط ٢، ١٤٢٦هـ، ص ١٢٠.
- البحيري، خلف محمد (٢٠١٩م). توجهات بحوث التربية الإسلامية في مواجهة بعض السلبيات المجتمعية المعاصرة، مجلة الثقافة والتنمية، مصر، ٢٠ (١٤٥).
- الثنيان، سلطان بن ثنيان بن عبد الرحمن (١٤٢٨هـ). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الملك سعود.
- الجندي، عادل (٢٠٠٠م). التعليم المستمر.
- حافظ، وآخرون (١٤٣٠هـ). التفكير والبحث العلمي، جدة: مركز البحث العلمي.
- حسين، صالح (٢٠١٦م). معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية بالجزائر. مركز جيل البحث العلمي: مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد ٢١.
- دندن، موفق محمد حامد، والمويشير، نعيمة فهد (٢٠١٤م). دور جامعة الجوف في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، جمعية الثقافة من أجل التنمية.
- الدوسري، محمد عويس مبارك (٢٠١٧م). دور خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة "تصور مقترح"، رسالة دكتوراه، كلية التربية- جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- زيادة، مصطفى عبد القادر، وآخرون (١٤٣٤هـ). فصول في اجتماعات التربية، ط ١٠، الرياض: مكتبة الرشد.

- سليم، محمد الأصمعي محروس(٢٠٠٥م). الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق، القاهرة: دار الفجر.
- السليمانى، محمد بن حمزة بن محمد، والجفري، عبد الرحيم بن حسين، عوامل الانفصال الكامنة بين نتائج البحث التربوي وتطوير العملية التربوية: رؤية واقعية للقائمين على العملية التربوية والبحثية في العاصمة المقدسة، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، ١٢(٢)، ٢٠٠٠م. ص ٦٠.
- شارف، عبد القادر، ولعلا، رضاني، تكنولوجيا الحاضنات ومكافحة البطالة في العالم العربي: الأدوات الفرص والتحديات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ١٦.
- الشتيوي، حسين فرج (د. ت.) دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة.
- شلبي، نبيل محمد، نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية، ندوة: "واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ٨-٩/أكتوبر/٢٠٠٢م.
- عبد العظيم، أحمد عبد العظيم(٢٠١٢م). التعليم المستمر والتنمية المستدامة في الاتحاد الأوربي.
- عساف، محمد عبد المجيد(٢٠١٨م). معوقات توظيف نتائج البحث العلمي في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية: المؤسسة العامة للتربية والعلوم والآداب، عدد ٤،
- العقيل، حمزة عبدالله(٢٠١٤م). الشراكة بين الجامعة والمجتمع: دراسة تحليلية، مجلة التربية: جامعة الأزهر.
- العيدروس، عزيزة عبدالرحمن مصطفى(٢٠٠٤م). فعالية برامج الدراسات العليا التربوية في خدمة المجتمع في ظل الوضع الراهن بالمملكة العربية السعودية، جامعة عين شمس.

- فرح، محمود عبده أحمد، والكاف، فاطمة بنت محمد (٢٠٠٨م). تصور مقترح لخارطة بحثية في مجال المناهج وطرق التدريس في ضوء المشكلات الميدانية بسلطنة عمان، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية "نحو بناء مجتمع معرفي"، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، ٢٤-٢٧، فبراير.
- كيال، أيمن عبد المجيد (٢٠٠٥م). دور الجامعات السعودية في تفعيل مناطق التقنية في المملكة العربية السعودية، مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير، جامعة الملك سعود.
- مساعدة، وصفي أحمد موسى (٢٠٠٧م). دور كليات التربية في الجامعات الأردنية في خدمة المجتمع، رسالة دكتوراه، كلية التربية: جامعة اليرموك.
- مساعدة، وصفي أحمد موسى (٢٠٠٧م). دور كليات التربية في الجامعات الأردنية في خدمة المجتمع، رسالة دكتوراه، كلية التربية - جامعة اليرموك، الأردن.
- مساعدة، وصفي أحمد موسى (٢٠٠٧م). دور كليات التربية في الجامعات الأردنية في خدمة المجتمع، رسالة دكتوراه، كلية التربية: جامعة اليرموك.
- المطيري، بدر مقعد سالم مسيف (٢٠١٤م). دور الجامعات السعودية في تنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل لخريجها: المشكلات والحلول المقترحة، رسالة دكتوراه، كلية التربية- جامعة اليرموك، الأردن.
- وكالة وزارة التعليم العالي للتخطيط والمعلومات (١٤٣٥هـ). الوظيفة الثالثة للجامعات.
- بالجن، مقدار (١٤٢٤هـ). دور جامعات العالم الإسلامي في مواجهة التحديات، ط٢، الرياض: دار عالم الكتب.